اقتصاد

ربط كهربائي بين الجزائر وليبيا

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

أعلنت شركة الكهرباء في الجزائر، عن بدء إمداد ليبيا بـ 265 ميغاواط من الكهرباء، عبر ربط الشبكات الكهربائية بين الدولتين، في إطار تعاون بين الجانبين في العديد من القطاعات الخدمية والاقتصادية في الآونة الأخيرة.

وقال شاهر بولخراص، مدير عام الشركة الجزائرية للكهرباء (سونلغاز) في تصريح صحافي، أمس، إنّ بدء الإمدادات يأتي تنفيذاً لاتفاق مشترك مع الشركة الليبية العامة للكهرباء، مشيراً إلى إبرام عقود استثمار أيضاً بين الجانبين، تشمل خمسة مجالات، هي إعادة تأهيل شبكات النقل ذات التوتر العالي في ليبيا، وصيانة محطات توليد الكهرباء وتزويدها بقطع الغيار، بالإضافة إلى تقدم المشاورات في مجال تدريب الكفاءات الليبية العاملة في مجال الكهرباء. وأكد المسؤول الجزائري، أنّ هذه الخطوات تبرز قدرات شركة الكهرباء الحكومية على توسيع مجال نشاطها خارج الجزائر، مشيراً إلى أنّ مجلس الأعمال الجزائري الليبي، والمنتدى الاقتصادي المشترك الذي عقد قبل أسابيع، في العاصمة الجزائرية، انتهى إلى عقد سلسلة اتفاقات تعاون بين شركات جزائرية وليبية في مجالات مختلفة منها الكهرباء.

وكانت الجزائر قد استضافت منتدى رجال الأعمال الجزائري . الليبي، يومي 29 و30 مايو/ أيار الماضي، والذي تخلله معرض للمنتجات المحلية، دشنه رئيس حكومة الجزائر عبد العزيز جراد، رفقة نظيره رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة، الذي حل بالجزائر على رأس وفد رفيع المستوى من وزراء ورجال أعمال. وفي أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، كان فريق من المهندسين الجزائريين قد وصل إلى طرابلس لإصلاح محطات الكهرباء في العاصمة، بطلب من الحكومة الليبية.

وتحول الجزائر بوصلتها في اتجاه ليبيا، كسوق واعدة في ظلّ مشروعات الإعمار الضخمة المرتقبة وكذلك إمكانية استقبالها الكثير من المنتجات الجزائرية. وتستعد الحكومة الليبية لانطلاق مرحلة إعادة الإعمار التي تقدر قيمتها بنحو 120 مليار دولار، فيما كانت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)، قد قدرت الكلفة الإجمالية للصراع في ليبيا منذ اندلاعه قبل عشر سنوات بنحو 576 مليار دولار.

وحفّزت المصالحة الليبية الجزائر على وضع خريطة طريق للمساهمة في إعادة إعمار ليبيا وضمان حصة الجزائر من الصفقات المرتقبة عبر تجهيز الأذرع المالية التي ستتولى تمويل المشاريع.

ولعدة سنوات، عانت ليبيا من صراع مسلح، بينما شهد البلد الغني بالنفط انفراجاً سياسياً قبل أشهر، حين تسلمت سلطة انتقالية منتخبة مهامها، في 16 مارس/ آذار الماضي، لقيادة البلاد إلى إجراء الانتخابات نهاية العام الجاري.

وبحسب بيانات رسمية، بلغ حجم التبادلات التجارية بين الجزائر وليبيا العام الماضي 2020، نحو 59 مليون دولار فقط، أغلبها في المجالين النفطي والزراعي، وذلك رغم الحدود الطويلة التي يتقاسمها البلدان والتي تفوق 900 كيلومتر.

ويأتي الاهتمام الجزائري بالسوق الليبية، بينما تسعى العديد من دول الجوار لأن يكون لها حضور قوي في مشاريع الإعمار بالدولة وتشغيل الملايين من مواطنيها، إذ قال وزير القوى العاملة المصري محمد سعفان، في مقابلة مع فضائية «صدى البلد» المحلية، مساء الاثنين الماضي، إنّ ثلاثة ملايين عامل مصري سيعودون إلى ليبيا للمشاركة في إعادة إعمارها.

(فرانس برس)

السودان يُخزّن المياه

بدأ السودان في تخزين كميات من المياه، خوفاً من التداعيات الخطيرة الناجمة عن الملء الثاني لسد النهضة في إثيوبيا، والذي يعرّض دولتي المصب، مصر والسودان، لأضرار مائية كبيرة. وأعلنت الإدارة العامة للخزانات في وزارة الري السودانية، أمس السبت، بدء عملياتها للملء الجزئي لبحيرة خزان جبل أولياء، جنوبي الخرطوم، لتخزين 600 مليون متر مكعب، لمقابلة الاحتياجات من المياه للشرب والزراعة. وتأتي الخطوة السودانية التي تستمر حتى نهاية يوليو/تموز المقبل، ضمن تدابير فنية أخرى كشفت عنها وزارة الري في وقت سابق، هدفها تقليل الآثار السلبية التي يمكن أن تحدث، حال أصرت إثيوبيا على تنفيذ الملء الثاني لسد النهضة، الذي يتوقع أن يحتجز 18,5 مليار متر مكعب من المياه.

أخبار

اكتشاف نفطي ضخم في الصين

أعلنت شركة بتروتشاينا، أكبر منتج للنفط والغاز في الصين، أنه تم اكتشاف منطقة جديدة شديدة العمق للنفط والغاز، تحتوي على احتياطي إجمالي يصل إلى مليار طن. وتعد المنطقة الجديدة أكبر اكتشاف نفطي في حوض تاريم في السنوات العشر الأخيرة، وفق ما نقلت وكالة شينخوا، أمس. ويعد حوض تاريم، الذي يقع في منطقة شينجيانغ الويغورية ذاتية الحكم شمال غربي الصين، حوضا نفطيا رئيسيا في الصين، لكنه يعد أحد أصعب الحقول من حيث إمكانية استكشافه.

ارتفاع العلامات التجارية في عُمان

قالت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار في سلطنة عمان، إن عدد العلامات التجارية الحاصلة على الحماية الفكرية في السلطنة قفز خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة 15,9% على أساس سنوي. وأوضحت الوزارة في بيانات أوردتها وكالة الأنباء العمانية، أمس، أن الفترة من يناير/ كانون الثاني حتى نهاية مارس/ آذار شهدت تسجيل 3012 علامة، مقارنة بـ 2598 علامة تجارية في نفس الفترة من العام الماضي، مشيرة إلى أن مدة الحماية المترتبة على التسجيل تبلغ 10 سنوات من تاريخ تقديم الطلب.

نشاط ضعيف للصرافة في الأردن

قال رئيس جمعية الصرافين الأردنيين، عبد السلام السعودي، إن الحوالات الصادرة والواردة من وإلى الأردن ضعيفة في مثل هذا الوقت من السنة، متوقعاً أن تنشط قبيل عيد الأضحى الذي يحل في منتصف يوليو/ تموز المقبل. وأضاف السعودي لوكالة الأنباء الأردنية (بترا) أمس، إن سوق الصرافة ينشط عادة في الصيف مع عودة المغتربين، ونشاط الموسم السياحي، وكلاهما ضعيف بسبب الظروف التي فرضتها جائحة كورونا الجديد على العالم أجمع.

تزايد العمل الجزئي في كوريا الجنوبية

أظهر تقرير، أن عدد العاملين بدوام جزئي في كوريا الجنوبية، ارتفع إلى مستوى قياسي جديد في مايو/ أيار الماضي وسط زيادة تكاليف العمالة. وعمل ما مجموعه 1,56 مليون موظف أقل من 15 ساعة في الأسبوع وفقا للتقرير الصادر من النائب البرلماني لحزب سلطة الشعب المعارض الرئيسي تشو كيونغ-هو. ويعد هذا هو أكبر عدد شهري منذ أن بدأت الحكومة في جمع البيانات ذات الصلة في يناير/ كانون الثاني 2000. وظل عدد العمال بدوام جزئي أو أولئك الذين يعملون أقل من 15 ساعة في الأسبوع، عند نطاق مليون عامل منذ مارس/ آذار 2018، بحسب وكالة يونهاب.

قطر بالمرتبة 17 عالمياً في مؤشر التنافسية

الدوحة ـ **العربي الجديد**

حققت قطر، المرتبة 17 عالمياً في مؤشر التنافسية، وذلك من بين 64 دولة معظمها من الدول المتقدمة، وفقاً لتقرير التنافسية العالمي لعام 2021 والذي يصدره المعهد الدولي للتنمية الإدارية سنوياً في سويسرا.

ويعتمد تقييم القدرة التنافسية على مجموعة من البيانات والمؤشرات التي يتم توفيرها على المستوى المحلي، بالإضافة إلى نتائج استطلاع رأي عينة من مديري الشركات ورجال الأعمال بشأن بيئة الأعمال وتنافسية الاقتصاد. وقد شملت المحاور التي تبوأت فيها قطر مراتب متقدمة في التقرير كلاً من محور الأداء الاقتصادي المرتبة، حيث جاءت في المرتبة 11، ومحور الكفاءة الحكومية في المرتبة السادسة، ومحور كفاءة قطاع الأعمال في المرتبة 15، فيما حافظت على المرتبة 40 في محور البنية التحتية.

وقد تأثر الترتيب إيجابياً في المحاور المختلفة نتيجة عدد من العوامل منها تدني معدل البطالة، حيث جاءت وفق هذا المؤشر في المرتبة الأولى، وسياسة البنك المركزي (المرتبة الثانية)، والشفافية (المرتبة الثالثة)، وريادة الأعمال (المرتبة الثالثة). بينما أثرت عوامل أخرى سلباً على الترتيب في بعض المحاور منها إجراءات بدء التشغيل (المرتبة 54)، وتركيز الصادرات حسب المنتج (المرتبة 63)، والطاقات المتجددة (المرتبة 64).

وقال الدكتور صالح بن محمد النابت، رئيس جهاز التخطيط والإحصاء، وفق ما نقلت وكالة الأنباء القطرية «قنا»، أمس السبت: «استراتيجية التنمية الوطنية المتعاقبة قد حددت أهدافاً وتدخلات واضحة في مجالات البنية التحتية الاقتصادية وتنمية القطاع الخاص والمؤمل أن تحقق مزيداً من النمو الاقتصادي والاجتماعي». وتعدّ قطر أكبر منتج ومصدر للغاز المسال في العالم، وتسعى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية من 77 مليون طن سنوياً حالياً، إلى 110 ملايين طن بحلول عام 2027. وكان الفائض التجاري للدولة قد قفز على أساس سنوي في إبريل/ نيسان الماضي، بنسبة 194,1%، مسجلاً 12,8 مليار ريال (3,5 مليارات دولار)، مقارنة بنحو 8,4 مليارات ريال في الشهر نفسه من العام الماضي 2020، وفق تقرير إحصاءات التجارة الخارجية الصادر عن جهاز التخطيط والإحصاء، في وقت سابق من يونيو/حزيران الجاري.

مال وناس

خبز اليمنيين

أزمة تسعير تتسبب بإغلاق الأفران في عدن

تسببت أزمة حول تسعير الخبز في محافظة عدن بإغلاق العديد من الأفران، خلال الأيام الماضية، رفضاً لقرار حكومي يلزمهم بتسعيرة محددة، بينما يقول منتجون إنهم يتكبدون خسائر حادة جراء ارتفاع أسعار المواد الأولية

عدن ـ **محمد راجح**

عادت أزمة أسعار الخبز إلى الواجهة مجدداً في عدن، العاصمة المؤقتة للحكومة اليمنية، إثر رفض المخابز التقيد بتسعيرة جبرية فرضتها الحكومة أخيراً، ليقدم العديد من أصحاب هذه المنشآت على الإغلاق، في محاولة لإثناء الحكومة عن قرارها الذي يقول أصحاب مخابز إنه لا يراعي الكلف المرتفعة التي يتحملونها، خاصة مع ارتفاع أسعار الدقيق والمواد الأولية الأخرى التي تدخل في الإنتاج، بينما تؤكد مصادر حكومية أن القرار يراعي أيضا ظروف الكثير من المواطنين الذي يكابدون من أجل توفير قوت يومهم. وتلزم الحكومة المخابز ببيع رغيف الخبز بنحو 30 ريالاً بدلا من 40 ريالاً التي فرضتها معظم المخابز منذ حوالي شهر، إذ لم يستقر سعر الرغيف في عدن ومختلف محافظات جنوب اليمن منذ مطلع العام الماضي. وأفضى آخر خلاف على التسعيرة بين هذه المنشآت العاملة في بيع الخبز والجهات الحكومية المختصة، مطلع العام الحالي، إلى توقيع اتفاق بين الطرفين يسمح للمخابز برفع سعر رغيف الخبز وقرص الروتي (نوع من الخبز) إلى 30 ريالاً بدلاً من 25 ريالاً التي كانت محددة من قبل الجهات المختصة سابقاً.

يقول فواز نجيب، مالك أحد المخابز في عدن، لـ«العربي الجديد»، إن «المخابز تتكبد خسائر فادحة بسبب الارتفاعات المتواصلة لأسعار المواد الأساسية، خصوصاً الدقيق والمواد الداخلة في إنتاج الرغيف، مثل الزيوت وغيرها من السلع».

ويضيف نجيب أن «عملية البيع منذ أشهر تتم بدون أي هامش ربح، والبيع بالتسعيرة المحددة أمر غير مجد على الإطلاق، في ظل العديد من الأزمات التي تواجهها المخابز، مثل أسعار غاز الطهي الذي دأب العديد من المخابز على الاعتماد عليه بدلاً عن الديزل».

وتدفع التقلبات المتواصلة في أسعار الدقيق وتفاوتها من منطقة لأخرى المنشآت العاملة في بيع رغيف الخبز إلى مراجعة التسعيرة

> أكثر من 20,7 مليون يمني بحاجة إلى المساعدات الإنسانية

وتقييم التكلفة التي ترى أنها تفوق قدرتها على تحملها. وتكفّل الاتفاقيات الرسمية التي يتم التعامل بها عادة في اليمن حصول المخابز على أسعار تفضيلية للدقيق بفارق 1500 ريال عن سعره المتداول في الأسواق، والحصول على الوقود من قبل شركة النفط الحكومية بالسعر الذي تحدده الشركة مع نسبة تفضيلية بسيطة، بمقابل التزام المخابز بيع رغيف الخبز (50 غراماً) للمستهلك بقيمة 20 ريالاً.

وبينما تبرر المخابز رفع أسعارها بزيادة ثمن المواد الأولية، يشكو المواطن خالد إبراهيم، من سكان منطقة الشيخ عثمان شمال عدن، في حديث مع «العربي الجديد»، من ارتفاع قياسي في أسعار المواد الغذائية إلى مستويات عالية دفعت بالكثير إلى التخلي عن عدد كبير من السلع، وبالتالي، ليس بالإمكان التخلي عن الخبز. كما يشير المواطن جميل الحسني إلى أن هناك غشاً تجارياً في أوزان رغيف الخبز وأقراص «الروتي» المسطحة التي تزداد نحافة من فترة لأخرى، وهو ما ضاعف من موازنة المواطنين لتوفيرها.

وينعكس الاضطراب الحاصل في سعر صرف العملة اليمنية في مناطق الحكومة المعترف بها دولياً على بروز أزمات غذائية ومعيشية حادة تعيشها معظم المدن، ضاعفها انتشار فيروس كورونا وما رافقه من تبعات اقتصادية وانخفاض المخزون الغذائي مع تراجع الاستيراد ونفاد الاحتياطي النقدي من البنك المركزي.

ويُحمّل مصدر حكومي المجلس الانتقالي الجنوبي، المدعوم إماراتياً، مسؤولية تدهور الأوضاع المعيشية والخدمات العامة بسبب عرقلته عمل الحكومة، حيث واجهت تحديات جسيمة لم تسمح لها بالعمل منذ تشكيلها. وتخضع عدن ومناطق في جنوب اليمن لسيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي، شريك الحكومة في التشكيل الوزاري الذي جرى نهاية العام الماضي.

من جانبه، يقول الخبير الاقتصادي اليمني مصطفى جازم، لـ«العربي الجديد»، إن حل معظم الأزمات المتكررة، والتي تشتد من وقت لآخر مثل أزمة الخبز والوقود والعملة، يتطلب توافقا سياسيا شاملا بين مختلف الأطراف، إذ ينعكس توسع هوة الخلافات بينها إلى مضاعفة هذه الأزمات ووصولها إلى مستويات لم يعد باستطاعة أحد تحملها.

وتؤكد تقارير أممية أن اليمن يشهد أكبر أزمة إنسانية على مستوى العالم، استناداً إلى وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية لعام 2021، الصادرة عن الأمم المتحدة في فبراير/ شباط الماضي، إذ تشير إلى أن أكثر من 20,7 مليون يمني بحاجة إلى المساعدات الإنسانية. وتستمر أسعار السلع الغذائية في الارتفاع بشكل قياسي، بينما تتلاشى القدرات الشرائية لأغلب المواطنين وسط انعدام السيولة المالية، حتى أضحت الكثير من الأسر تحت وطأة الديون وأعباء إيجارات المساكن التي تأتي في طليعة الأعباء التي يواجهونها، إضافة إلى متطلبات الحياة المعيشية التي غدت حملاً ثقيلاً يعجز كثير من اليمنيين عن تحمله.

الأزمات متكررة في الخبز تفاقم معيشة المواطنين (Getty)

صناعة

الجبايات تغلق عاصمة الاقتصاد السوري

عدنان عبد الرزاق

يواجه الصناعيون في مدينة حلب ارتفاعاً كبيراً في التكليفات الضريبية، بحيث أصبحت عاصمة الاقتصاد السوري مهددة بوقف العمل في الكثير من منشآتها. وكشف الصناعي السوري محمد طيب العلو، أن «العديد من المنشآت الصناعية في حلب توقفت عن الإنتاج»، واصفاً ذلك بالجور الضريبي الذي فرضته وزارة المالية، منذ أرسلت لجنة تكليف جديدة وغيرت من تقدير كمية الإنتاج، وبالتالي من نسب الاقتطاع الضريبي على المنشآت. وأضاف العلو لـ«العربي الجديد» أن صناعة حلب «في خطر» بواقع قلة المحروقات وانقطاع التيار الكهربائي وتراجع القدرة الشرائية للسوريين، «وفوق كل معاناة الصناعيين الذين لا يشغلون منشآتهم لأكثر من خمس ساعات يومياً، جاءت ضربة الضرائب التي وصلت في بعض المنشآت إلى مليارات الليرات سنوياً».

وأشار إلى أن شركة «دهمان للبلاستيك» أعلنت توقف الإنتاج بعد زيادة التكليف الضريبي، إضافة إلى منشآت أخرى نسيجية بمنطقة «الشيخ نجار» الصناعية، ولم تسلم المنشآت الخدمية من الخروج عن العمل مثل مشفى «هرشو».

وبيّن العلو أن «وزارة المالية تسعى لتحصيل الضرائب بصرف النظر عن واقع العمل ومعاناة الصناعيين، وهي تعتمد حتى الآن ضريبة الأرباح على الصادرات وفق الأرقام القديمة، سواء قبل الحرب أو قبل عام كورونا، رغم أن الحكومة أوقفت كل أشكال دعم التصدير وبمقدمتها منح التجار دولارا تصديريا بسعر تشجيعي، فدولار التصدير اليوم يوازي سعر الدولار في السوق السوداء». وكان الصناعي السوري، هشام دهمان، قد أعلن توقف مصنعه عن الإنتاج، بسبب ما وصفه بزيادة التكليف الضريبي من 230 مليون ليرة عام 2018 إلى 1,6 مليار ليرة هذا العام، رغم تراجع الإنتاج وتوقف التصدير، على حسب قوله.

> تراجع عدد المنشآت المنتجة في المدن الصناعية بنسبة 16%

وتشير بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة، في حكومة بشار الأسد، إلى تراجع عدد المنشآت المنتجة في المدن الصناعية الثلاث بسورية «حسياء، الشيخ نجار، عدرا» خلال عام 2020 عن العام السابق، بنسبة 16% بعد توقف 400 منشأة منتجة عن العمل، ليتراجع عدد المنشآت الصناعية قيد الإنتاج في عدرا وحسياء والشيخ نجار من 2400 في عام 2019 إلى 2000 منشأة اليوم. كما انعكس التشدد في حكومة الأسد واستمرار مخاوف رأس المال، على توقف عمليات بناء وإنشاء المنشآت الجديدة، إذ تشير بيانات الوزارة إلى تراجع عدد المنشآت قيد البناء بنسبة 36%، وتوقفت أعمال البناء في حوالي 1460 منشأة.

مالية

السودان يلاحق مهربي حصيلة الصادرات

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

كشف وزير التجارة والتموين السوداني، علي جدو، عن ملاحقة مئات الشركات المتهربة من توريد حصيلة التصدير إلى البنك المركزي، مشيراً إلى تطبيق ضوابط مشددة من شأنها إنهاء التلاعب بالحصائل ومعالجة الخلل في الميزان التجاري في البلد الذي يعاني من شح في موارد النقد الأجنبي وصعوبات مالية حادة.

وقال الوزير، في تصريح خاص لـ«العربي الجديد»، إنّ عدد المتهربين من سداد عائدات التصدير، سواء شركات أو أفراد، وصل إلى 494 متهرباً وفق آخر إحصائية لبنك السودان المركزي، لافتاً إلى أنه تم رفع طلب إلى وزارة العدل، يقضي بتحميل الصادرات وإلزامه بسداد المبلغ كاملاً ونقداً حال تهرب المصدر من سداد العائدات وتساهل البنك معه في ذلك، بجانب تشديد الرقابة على حركة الصادرات.

وأضاف أنه جرى اتخاذ إجراءات مشددة لضبط التصدرات وإنهاء التلاعب بعائداتها، شملت فحص كافة المستندات ذات الصلة وعقود التصدير عبر مباحث

ينقبان عن الذهب في السودان (Getty)

التموين للوقوف على صحتها، بالإضافة إلى تكوين لجنة لمتابعة عائدات التصدير وضمان وصولها إلى بنك السودان المركزي. وتشير تقارير محلية إلى تدنّي حصائل التصدير بشكل كبير، بسبب تهريب المنتجات المحلية وتصديرها بطرق غير رسمية، خاصة في قطاع الذهب، مما يفقد البلاد حصائل مقدرة بنحو 6 مليارات دولار سنوياً.

ويعاني السودان من تدنّي مصادر النقد الأجنبي وسط صعوبات اقتصادية ومالية خانقة، فيما لجأ إلى صندوق النقد الدولي والمانحين الدوليين للحصول على تمويلات وتخفيف ديون تاريخية متراكمة عليه لا تقل عن 50 مليار دولار، وفق التقديرات الرسمية. وتمكن السودان حديثاً من الحصول على قروض مرحلية من دول مانحة لتسوية متأخرات ديون مع البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية. وكان البلد قد عانى من عزلة اقتصادية استمرت عقوداً تحت حكم الرئيس المخلوع عمر البشير، الذي أطيح في 2019 إثر احتجاجات حاشدة أوقدت شرارتها الأزمة الاقتصادية.

ومنذ أشهر عديدة، تشهد الأسواق السودانية ارتفاعاً متوالياً في أسعار السلع الضرورية، بسبب شح النقد الأجنبي والارتفاع الحاد في سعر صرف الدولار، الذي قارب 500 جنيه في السوق الموازية.

وكان السودان الذي يشهد أحد أعلى معدلات التضخم في العالم قد خفض نهاية يناير/ كانون الثاني الماضي قيمة العملة الوطنية بشكل كبير، إذ حدّد بنك السودان المركزي سعر الصرف عند 375 جنيهاً سودانياً للدولار، بتراجع بلغت نسبته نحو 582%، إذ كان سعر الصرف الرسمي في السابق 55 جنيهاً مقابل الدولار.

تحقيق

التقاعد في الأردن

توجه لتقليص الحوافز ورفع السن يخيف المواطنين

يسيطر القلق على مشتركي الضمان الاجتماعي في الأردن، بعد تصريحات حكومية تشير إلى احتمال رفع سنّ التقاعد المبكر لتوفير موارد لمؤسسة الضمان الاجتماعي التي تواجه ضغوطاً من مؤسسات إقراض دولية بتقليل الحوافز الممنوحة للمتقاعدين

عمان ـ **زيد الدبيسية**

أشارت تصريحات أخيرة للمدير العام لمؤسسة الضمان الاجتماعي في الأردن حازم الرحاحلة، عن احتمال إعادة النظر في التقاعد المبكر، مخاوف الكثير من الموظفين المقبلين على هذه المرحلة، ولا سيما أن تصريحات المسؤول الأردني تزامنت مع مطالب لصندوق النقد الدولي برفع سنّ التقاعد المبكر وتقليل الحوافز الممنوحة للمتقاعدين.

ويحدد قانون الضمان الاجتماعي سن التقاعد المبكر للذكور بـ 55 عاماً والإناث 45 عاماً، فيما تبلغ نسبة الاشتراك في الضمان نحو 23% من إجمالي الراتب الشهري، يتحمل الموظف منها 7,5%، ما يشكل بحسب الرحاحلة، أعباءً مالية كبيرة على مؤسسة الضمان الاجتماعي، من خلال ارتفاع أعداد حالات التقاعد المبكر وتراجع تقاعد الشيخوخة عند 60 عاماً.

لكن التصريحات التلفزيونية التي أدلى بها المدير العام لمؤسسة الضمان الاجتماعي، نهاية الأسبوع الماضي، تشير إلى تغيير محتمل على سياسة التقاعد في المملكة، إذ قال إنه «مع مرور الزمن أصبح التقاعد المبكر هو القاعدة، والشيخوخة هي الاستثناء»، مضيفاً أن الإقبال على التقاعد المبكر «أكبر بكثير من إقبالهم (الموظفين) على تقاعد الشيخوخة».

وأشار إلى وجود دراسة لتعديل قانون الضمان الاجتماعي خلال الأشهر المقبلة، مرتبطة بالتقاعد المبكر وثغرات في القانون الحالي، موضحاً أنه جار رفع سنّ التقاعد المبكر ضمن تعديلات جديدة، لكنه لفت إلى أن هذه الخطوة لا تشمل من هم فوق سنّ 40 عاماً.

ويشمل التقاعد المبكر المعمول به حالياً كل من أكمل 50 عاماً، بشرط ألا يقل اشتراكه في صندوق الضمان الاجتماعي عن 252 شهراً للذكر و228 للأنثى أو لمن بلغ سنّ 45 عاماً من كلا الجنسين، بشرط تأدية 300 اشتراك بموجب أحكام قانون الضمان الاجتماعي.

وكانت تقارير محلية قد أشارت إلى وجود مخاوف على مستقبل الضمان الاجتماعي بسبب تعثر العديد من الاستثمارات، وكذلك ارتفاع مستحقات المؤسسة لدى الحكومة. لكن الرحاحلة قال في حديث خاص لـ«العربي الجديد» إن «الوضع المالي لمؤسسة الضمان الاجتماعي آمن، ولكن هناك حاجة من حين لآخر لإجراء التعديلات اللازمة والمناسبة بما يمكن المؤسسة من الاستمرار في تقديم خدماتها على الوجه الأمثل».

وأضاف أن «التقاعد المبكر عند إقراره جاء ليكون الاستثناء، بحيث يُمنح المؤمن عليهم من التقاعد في سنّ مبكرة للضرورة، لكن ما حصل كان العكس، حيث ارتفعت أعداد المتقاعدين على النظام المبكر بشكل كبير، رغم أن العامل في سنّ 45 أو 50 يكون في أوج عطائه، وهناك خبرات كبيرة يفقدها سوق العمل نتيجة لذلك». وأشار إلى أن السن المحددة للتقاعد المبكر في المملكة غير موجودة في الدول الأخرى، بينما معدل الأعمار في الأردن بارتفاع، بحسب البيانات، وبالتالي بإمكان الشخص الاستمرار في العطاء لفترات أطول، وبكل كفاءة واقتدار.

وتابع: «هناك حاجة لإعادة النظر من

> سنّ التقاعد المبكر في الأردن 55 عاماً للذكور و45 للإناث

> 113 ألف أردني يستفيدون من التقاعد المبكر سنوياً

حين لآخر في وضع الضمان الاجتماعي وإجراء الدراسات الاكتوارية اللازمة لغايات الوقوف على المسار المالي للضمان الاجتماعي والتقاعد الذي يقدمه للمؤمن عليهم».

وفي مقابل التبريرات التي حملها المسؤول الأردني بشأن تعديل نظام التقاعد، كان لصندوق النقد الدولي مطالب واضحة حول رفع سنّ التقاعد المبكر وتخفيض الحوافز المقدمة إلى المتقاعدين لضمان قدرة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي على الاستمرار، مقترحاً تطبيق معادلة منافع جديدة على سنوات الاشتراك لتشجيع المشتركين على عدم التقاعد مبكراً.

وتقدّر الفاتورة السنوية لرواتب متقاعدي الضمان الاجتماعي بحوالى 1,5 مليار دولار، يستفيد منها حوالى 233 ألف متقاعد، منهم 113 ألفاً بنظام التقاعد المبكر، يشكلون 48% من إجمالي المتقاعدين. ويتجاوز عدد المشمولين تحت مظلة الضمان الاجتماعي بحوالى 2,4 مليون شخص من القطاعين العام والخاص.

وقال رئيس المرصد العمالي، أحمد عوض لـ«العربي الجديد» إن «الحديث مجدداً عن احتمال إعادة النظر في التقاعد المبكر، في ضوء مطالب صندوق النقد والبنك الدوليين، يثير المخاوف على مستقبل العمال والمؤمن عليهم، ولا سيما أن الخاضعين للضمان الاجتماعي اليوم هم العاملون في القطاعين العام والخاص، بعد التوقف عن نظام التقاعد المدني منذ أكثر من 30 عاماً».

وأضاف عوض أن من حق العامل عند سنّ معينة وتحقيق عدد الاشتراكات المطلوب في الضمان الاجتماعي، طلب الإحالة على التقاعد، ضمن آلية تراعي مصالح مؤسسة الضمان ووضعها المالي، مشيراً إلى أن عدداً كبيراً من المتقاعدين مبكراً أمضوا سنوات طويلة في العمل تصل إلى 30 عاماً، وبالتالي لا داعي لاستمراره في العمل، لكون أي فترة إضافية لا تدخل في حسابات الضمان الاجتماعي بمعنى توقف الاشتراك عند 360 اشتراكاً. وتابع أنه يجب البحث عن بدائل أخرى غير التفكير في إلغاء أو تقليل الحوافز للتقاعد المبكر الذي من أهدافه أيضاً توفير فرص عمل لآخرين.

وكانت الحكومة الأردنية قد قررت، أخيراً، استبعاد المبالغ التي اقترضتها من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي من حجم المديونية العامة، بناءً على اتفاق مع صندوق النقد الدولي، الأمر الذي أثار مخاوف الأردنيين من ضياع مدخراتهم في المؤسسة وعوائدها المالية وعدم مقدرتها لاحقاً على دفع الرواتب التقاعدية والامتيازات للمؤمن عليهم من الموظفين والعمال.

وحسب المدير العام للمؤسسة، تبلغ ديون الضمان الاجتماعي المترتبة على الحكومة حوالى 8,5 مليارات دولار، بينما تصل موجودات المؤسسة إلى نحو 15,5 مليار دولار. وتعتبر المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي التي أنشئت عام 1978 وتدار من قبل مجلس إدارة من القطاعين العام والخاص ويرأسه وزير العمل، مظلة أمان لغالبية الأردنيين والعمال الوافدين من خلال توفير الرواتب التقاعدية وحالات العجز في أثناء العمل.

وقال الخبير الاقتصادي مازن مرجي لـ«العربي الجديد» إنه يجب التركيز على الجوانب الاستثمارية لتنمية أموال الضمان الاجتماعي وإدارة الموجودات بصورة تعظم العائد المادي بما يمكن المؤسسة من تلبية ارتفاع حالات التقاعد سواء المبكر أو الشيخوخة، مشيراً إلى أن رفع سنّ التقاعد المبكر سيحرم فئة كبيرة من المشتركين الحصول على التقاعد مبكراً، ولا سيما أن البعض يلتحق بسوق العمل في سنّ مبكرة أيضاً.

وأضاف مرجي أنه يجب أيضاً توقف الحكومة عن الاقتراض من أموال الضمان الاجتماعي وتسديد المستحق منها لعدم التأثير بملاءة المؤسسة المالية، ولتفادي أي عثرات مالية مستقبلاً.

تعديل قانون ضريبة المبيعات

أدخلت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن، تعديلات على قانون الضريبة العامة على المبيعات، بهدف الحدّ من التهرب الضريبي، من خلال سدّ الثغرات المختلفة في رفد الموازنة العامة للدولة، بينما يشكو الكثيرون من ارتفاع الأعباء المعيشية، لا سيما في ظلّ تداعيات جائحة فيروس كورونا. وكان مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، حسام أبو علي، قد أعلن مطلع يونيو/ حزيران الجاري، عن نموّ تحصيلات ضريبة الدخل والمبيعات خلال الثلث الأول من العام الجاري بنسبة 25%، لتصل إلى 1,85 مليار دينار (2,6 مليار دولار).

عن دائرة الإحصاءات العامة (حكومية)، بلغت قيمة الواردات خلال العام الماضي 2020، حوالي 17 مليار دولار أميركي. ويعتمد الأردن بشكل كبير على الضرائب المختلفة في رفد الموازنة العامة للدولة، بينما يشكو الكثيرون من ارتفاع الأعباء المعيشية، لا سيما في ظلّ تداعيات جائحة فيروس كورونا. وكان مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، حسام أبو علي، قد أعلن مطلع يونيو/ حزيران الجاري، عن نموّ تحصيلات ضريبة الدخل والمبيعات خلال الثلث الأول من العام الجاري بنسبة 25%، لتصل إلى 1,85 مليار دينار (2,6 مليار دولار).

احد اسواق العاصمة عمان (فرانس برس)

> 1,6
>
> تقدّر الفاتورة السنوية لرواتب متقاعدي الضمان الاجتماعي بنحو 1,5 مليار دولار، يستفيد منها حوالى 233 ألف متقاعد، فيما يتجاوز عدد المشمولين بالضمان 2,4 مليون شخص يعملون في القطاعين العام والخاص.